http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1720) السنة السابعة - الأربعاء (10) شباط 2010

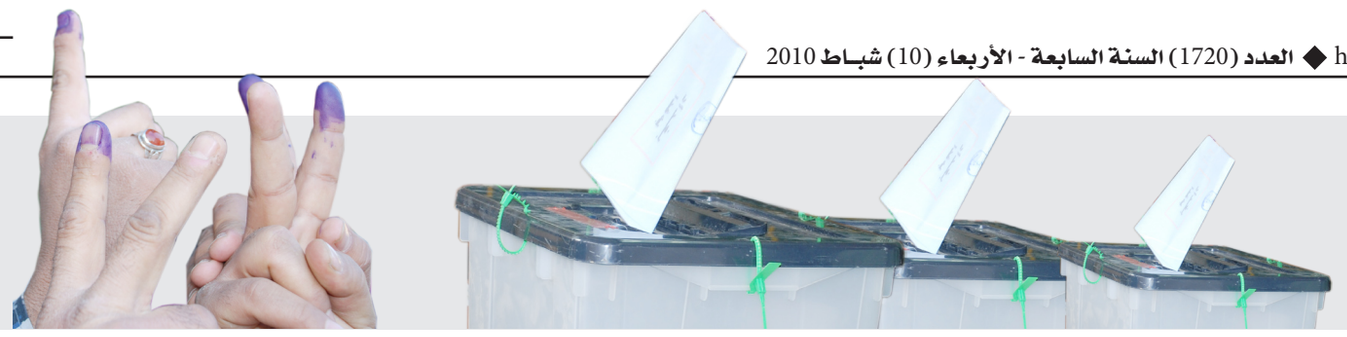

26

الطريق إلى الانتخابات

الجمعة القادمة موعد بدء الحملات الانتخابية

التمييزية تبت بملفات ٧٦ مرشحاً من المشمولين بقرارات المساءلة

بغداد/ المدى والوكالات

تزامن اعلان النائب الأول لرئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية، امس الثلاثاء، ان الموعد النهائي للنظر بالطعون سيكون يوم الجمعة القادمة. مع تأكيدات النائب وائل عبد اللطيف القيادي في الائتلاف الوطني العراقي ان الهيئة التمييزية انهت ملفات ٧٦ من المرشحين للانتخابات.

وأوضح العطية بحسب وكالة (آكانيوز) ان "الموعد النهائي للطعون طبقاً لما قررته المفوضية المستقلة للانتخابات هو نفس موعد بدء الحملة الانتخابية أي يوم ١٢ من الشهر الجاري وهو يوم الجمعة لان الهيئة التمييزية لا يمكن ان تستمر بعملها اثناء بدء الحملات الانتخابية".

واشار الى ان "الهيئة لا يمكن ان تستمر باعمالها اثناء الحملات الانتخابية لاسباب فنية تتعلق بتنظيم قوائم المرشحين من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبالتالي يجب ان ينتهي عمل الهيئة التمييزية بحلول يوم الجمعة المقبل".

من جهته، قال النائب وائل عبد اللطيف القيادي في الائتلاف الوطني العراقي: ان الهيئة التمييزية انهت ملفات ٧٦ من المرشحين للانتخابات البرلمانية المشمولين بقرارات هيئة المساءلة والعدالة. وقال عبد اللطيف في تصريح صحفي امس: ان الهيئة بامكانها ان تنهي النظر بجميع الملفات خلال الايام الثلاثة المقبلة اي قبل بدء الحملة الانتخابية".

وكانت الهيئة التمييزية التي قررت ارجاء النظر بالطعون التي قدمتها بعض الكتل والشخصيات السياسية لاستبعادهم من المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة الى مابعد الانتخابات ، قد اعادت النظر بقرارها هذا وقررت النظر بالطعون المقدمة لها قبل الانتخابات. يذكر ان عدد الطعون المقدمة الى الهيئة التمييزية يبلغ ١٨١ طلبا وعلى الهيئة ان تنظر بها قبل بدء الحملة الانتخابية يوم الجمعة المقبل بحسب اتفاق الرئاسات الثلاث يوم السبت الماضي.

فيما قال الامين العام للحزب الشيوعي العراقي النائب حميد مجيد موسى "ان خروج الهيئة التمييزية عن القانون سيئير البلبلة في الشارع العراقي"، مؤكدا ضرورة "ان تستند الهيئة الى الحقائق والوثائق التي تجعلها في مأمن من اي ضغط". واضاف موسى بحسب وكالة (إيبا) "نتمنى ان لاتخضع الهيئة التمييزية لاي ضغط وان تقاومه بمدى التزامها بالقانون الذي يكفل لها نزاهتها وحيادتها". وبين موسى "ان ماشهدته الساحة السياسية خلال الفترة الاخيرة كان رد فعل على قرار الهيئة التمييزية التابعة لهيئة المساءلة والعدالة البرلمانية معتبرا قرارها غير سليم وغير صحيح واثار جملة من التفاعلات".

وبخصوص الدعاية الانتخابية اوضح موسى " ان تاجيل الحملة الدعائية من قبل مفوضية الانتخابات وتقليصها الى اقل من شهر قد اثر على الكثير من الكيانات السياسية ". وفي ذات السياق، قال النائب عن كتلة الفضيلة مخلص الزاملي ان هيئة النزاهة لم تزود مجلس النواب حتى الان بعدد محدد للمرشحين الذين قدموا وثائق دراسية مزورة لمفوضية الانتخابات. واعرب الزاملي بحسب (إيبا) عن اعتقاده بانه "ليس كل الذين قبلتهم المفوضية هم من اصحاب الشهادات الاصيلة، باعتبار ان الشهادات الجامعية قابلة للتلاعب لوجود بعض الموظفين من ضعفاء النفوس يستطيعون التلاعب بهذه الشهادات".حسب قوله. واضاف " لقد كشفنا في لجنة التربية والتعليم البرلمانية اثنين من اصحاب الشهادات المزورة كانوا من ضمن المرشحين لمنصب سفير ، اي انهم كانوا مقبلين على تمثيل العراق في دول العالم بشهادات مزورة".

وكانت المفوضية المستقلة العليا للانتخابات قد اعلنت في وقت سابق عن استبعاد عدد من المرشحين لتقديمهم شهادات دراسية مزورة.

الهاشمي: الرقابة الدولية والوطنية ستضبط تصرفات المسؤولين الانتخابية

بغداد/ المدى

اعرب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عن اسفه لعدم تشريع قانون قواعد السلوك الانتخابي، مشيرا الى ان العراقيين قد خسروا بذلك فرصة كبيرة في تصويب الانتخابات وضبطها في اطار المواصفات والمعايير المهمة.

وقال الهاشمي في تصريح صحفي امس الثلاثاء: ان تعليق الدرجات الوظيفية وصرف الاعانات والتخصيصات الاجتماعية الى ما بعد تشكيل الحكومة القادمة سيلحق الضرر بشريحة واسعة من الشعب العراقي. واضاف "بالرغم من ذلك كله فانا اؤيد قرار مجلس النواب في ضبط صرف هاتين المسألتين على اساس ان هذه التخصيصات ينبغي ان تذهب وتوظف للاسباب التي خصصت من اجلها هذه الاموال والا تبقى بمتناول اي شخص في الوظيفة العامة من اجل الترويج الانتخابي او استخدامه في انشطة الحملة الانتخابية " .

كما اوضح نائب رئيس الجمهورية "ان التقييدات التي وضعت في الميزانية فيها الخير الكثير لان فيها ضمان بعدم استخدام المال العام للحملات الانتخابية كما جرى في السابق مضيفا: "كنت اتمنى ايضا ان يشرع قانون قواعد السلوك الانتخابي، لان الموضوع لا يتعلق فقط باستخدام الموارد المالية وحسب ولكن لدينا مشكلة الاعلام التي ستبقى قائمة ايضا".

وتابع قائلا "لدينا مشكلة اخرى وهي ان الاجهزة الامنية والقوات المسلحة بالامكان توظيفها في الحملات الانتخابية، لكننا نامل من خلال الرقابة الدولية والوطنية ضبط تصرفات المسؤولين فيما يتعلق بالاستخدام غير المشروع لموارد الدولة في الحملات الانتخابية".

تأكيدات محلية ودولية أن تصفية المرشحين استهداف للتجربة الانتخابية

بغداد/ المدى

تصدرت الاستنكارات المحلية والدولية اغتيال المرشحة عن القائمة العراقية سهى عبد الله جار الله معتبرة هذه الحادثة استهداف للعملية الديمقراطية في العراق.

واصدر نائب رئيس الوزراء الدكتور رافع العيساوي بيان استنكار لاغتيال المرشحة عن القائمة العراقية الدكتور سهى عبد الله جار الله التي طالتها يد الارهاب الاسود في محافظة نينوى الاحد. واكد نائب رئيس الوزراء ان هذه العمليات الجبانة لن تثني من عزيمة واصرار العراقيين في تدعيم اسس الحرية والديمقراطية، وعدها محاولات خائبة لاستئصال الشخصيات الوطنية والملاكات المبدعة. داعيا في الوقت ذاته، رجال الاجهزة الامنية والاستخباراتية في محافظة نينوى الى القبض على الجناة وتقديمهم الى القضاء العادل، وتفعيل دورهم وبذل جهد استثنائي في حماية المرشحين، وقطع الطريق امام القوى الظلامية التي تحاول الوقوف في طريق مسيرة بناء وطن يؤمن بالتعددية والرأي الاخر.

وتقدم العيساوي الى ذوي الشهيدة بالتعازي والمواساة داعيا الباري عز وجل ان يلهمهم الصبر والسلوان ويسكن الفقيدة اعالي الجنان.

من جانبه، شجب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق آد ملكرت اغتيال المرشحة للانتخابات عن محافظة نينوى سهى عبد الله جار الله التي اغتيلت في الموصل.

وقال ملكرت في بيان صحفي إنه لا ينبغي السماح لأعمال العنف المصاحبة للحملات الانتخابية في العراق بتخويف المرشحين أو الحؤول دون ممارسة العراقيين حقهم في الاقتراع.

استعدادات مكثفة في القاهرة لإنجاح الانتخابات البرلمانية

تحضيرات لافتتاح ١٠ إلى ١٥ مركز اقتراع في الأردن

عمان- القاهرة/ وكالات

في وقت اعلن السفير العراقي في عمان سعد جاسم الحياني امس الثلاثاء ان بلاده ستفتح ما بين ١٠ الى ١٥ مركز اقتراع في الاردن لاتاحة الفرصة للعراقيين المقيمين في المملكة للادلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية المقررة مطلع آذار المقبل. وتتواصل في العاصمة المصرية القاهرة التحضيرات لاستقبال الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وقال الحياني بحسب وكالة فرانس برس انه "تم الاتفاق مبدئيا على فتح بحدود ١٠ الى ١٥ مركز اقتراع يضم كل منها عدة محطات انتخابية في عمان والمفرق واربد ومناطق عدة اخرى في المملكة". واضاف انه "تم فتح مكتب للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في عمان للاشراف على عملية الاقتراع". واوضح ان "انتخابات عراقيي الخارج ستجري في الايام ٥ و٦ و٧ من شهر آذار المقبل ، مضيفا "نحن نحاول ان تجري هنا يومي ٥ و٦ من ذلك الشهر".

وحول اعداد العراقيين في المملكة، قال الحياني ان "التقديرات مختلفة". واضاف ان "الارقام الحقيقية موجودة لدى الحكومة الاردنية، حيث تشير تقديراتهم السابقة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ الى ان العدد ما بين ٤٠٠ و٤٥٠ الف". وتابع "اما نحن فتقديراتنا في السفارة ان اعدادهم ربما باتت لا تتجاوز ٣٠٠ الف شخص".

وتوقع الحياني ان "تكون اعداد العراقيين الذي يحق لهم التصويت في الانتخابات ما بين ١٠٠ الف الى ١٣٠ الفا اذا كانت اعداد العراقيين في الاردن بحدود ٣٠٠ الف، اما اذا كانوا بحجم التقديرات الاردنية فان من يحق لهم المشاركة في التصويت سيكونون ما بين ١٥٠ الفا الى ٢٠٠ الف". واعلنت الحكومة الاردنية في الرابع من كانون الاول الماضي موافقتها على طلب السلطات العراقية بفتح مراكز اقتراع في المملكة.

وكان العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني اعرب في اواخر الشهر الماضي عن أمله في ان "تسهم الانتخابات المقبلة بتحقيق المزيد من الاستقرار للعراق". واضاف في جلسة حوارية في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس ان "استقرار العراق مهم جدا لنا جميعا، واعتقد اننا كدول عربية قد قصرنا بحق العراقيين، يجب ان نفعل اكثر للتواصل معهم ودعم العراقيين وهو شيء لم نقم به بالفعل". ووصف الملك الوضع في العراق بأنه في "تقدم بطيء"، مشيرا الى ان "العراقيين يواجهون تحديات عديدة". وحول اعداد العراقيين، قال الملك "اظن ان الرقم الادق هو تقريبا نصف مليون عراقي، اقل او اكثر بمئة الف"، مشيرا الى ان "هذا مصدر ضغط على الاردن" الذي يبلغ عدد سكانه نحو ستة ملاين نسمة. لكن الملك اكد ان "هناك مسؤولية علينا للوقوف الى جانب العراقيين وأن نساعد على ايجاد الاجواء المناسبة داخل العراق حتى تستطيع الاغلبية العودة الى بلدهم".

وبحسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق فقد وافقت جميع الدول الست عشرة التي وجهت اليها طلبات، لفتح مراكز اقتراع للعراقيين المقيمين فيها. وهذه الدول هي: ايران والاردن وسوريا والامارات ولبنان والسويد والدنمارك والولايات المتحدة واستراليا وهولندا وكندا والنمسا وتركيا ومصر وبريطانيا والمانيا. وبحسب المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة فان مليوني عراقي يعيشون في دول مجاورة للعراق مثل الاردن وسوريا منذ عام ٢٠٠٨.

وفي ذات السياق، باشرت العاصمة المصرية القاهرة بالاستعدادات الخاصة باستقبال الانتخابات البرلمانية المقبلة التي ستجري يوم السابع من شهر اذار ٢٠١٠ والتي يعلق عليها الشعب العراقي بمكوناته كافة داخل البلاد وخارجها بان تسفر نتائجها بالايجابية وبصورة مرضية ومقبولة من قبل الاكثرية باختيار الشخصيات التي يثق فيها الشعب ويضع في خطواتها الامل لبناء عراق مستقر امن مزدهر.

وفي هذا الاطار فان المطلوب من الشعب العراقي المشاركة الفعالة والحضارية في هذا الكرنفال الديمقراطي الكبير ومن بين قطاعات الشعب المشمولة بالمشاركة الجاليات العراقية بالمهجر ومنها الجالية العراقية في مصر.

وقال معاون مدير مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية في القاهرة حيدر اسماعيل خليل بحسب وكالة (إيبا) لقد تم افتتاح مكتب المفوضية المستقلة للانتخابات العراقية في جمهورية مصر العربية من اول شهر شباط ٢٠١٠ وكان العمل والتحضير لهذا المكتب ولايزال على قدم وساق من الجوانب الادراية والفنية والتنظيمية كافة.

واضاف (خليل) كما تم اختيار الكادر الفني والاداري بدقة عالية وتمت مراعاة الكفاءة العلمية والتخصصية في العمل وضمن تطلعاتنا كفريق عمل متكامل بان يكون مسار الاداء بشكل متميز لاجل انجاح التجربة الديمقراطية بافضل الوسائل والامكانيات المتاحة لكون نجاح التجربة يعود لصالح العراق والعراقيين ويصب في خدمة العراق الجديد ومستقبله.

مرشحو كركوك يشكون قصر فترة الدعاية

إزالة ملصقات انتخابية لمرشحين في بغداد

بغداد/ المدى والوكالات

فيما بدأت امانة بغداد ،امس الثلاثاء، بحملة لإزالة عدد من الملصقات الدعائية التي تعود الى شخصيات سياسية معروفة في البلاد بسبب مخالفتها شروط الدعاية الانتخابية.

أعربت كتل سياسية في كركوك عن استيائها من قصر الفترة المخصصة لحملات الدعاية الانتخابية.

وقال المتحدث باسم امانة بغداد حكيم عبد الزهرة بحسب وكالة (آكانيوز) أن "امانة بغداد وبالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بدأت بحملة لإزالة "الفلكسات" الخاصة بالمرشحين في بعض مناطق العاصمة بغداد كون هذه الكيانات خالفت شروط الدعاية الإنتخابية". وأوضح عبد الزهرة أن "امانة بغداد ازالت "فلكسات" تعود الى رئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري كانت مثبتة في ساحة الطيران، الى جانب ازالة "فلكسات" تعود الى رئيس الوزراء نوري المالكي في بعض المناطق".

وتابع عبد الزهرة أن "امانة بغداد تتعامل مع الجميع وفق القانون ولاتميز بين كيان واخر أو بين جهة سياسية أو اخرى".

يذكر أن امانة بغداد بدأت بإزالة عدد من الفلكسات الدعائية تحمل صورا لرئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي من بعض مناطق بغداد بسبب ما عدته الامانة خرقا لشروط الدعائة الانتخابية.

الى ذلك، أعربت كتل سياسية في كركوك عن استيائها من قصر الفترة المخصصة لحملات الدعاية الانتخابية. وقال نائب مسؤول الحزب الإسلامي في المحافظة مقداد فيض الله أحمد بحسب "راديو سوا" إن الفترة المخصصة للدعاية الانتخابية غير مناسبة، متسائلا عن سبب تقليصها.

وشدد نائب رئيس حزب القرار التركماني ياوز عمر على ضرورة عدم تقليص الفترة مجددا، لافتا إلى أن ٢٣ يوما لا تكفي المرشحين للترويج لمشاريعهم الانتخابية.

من جانبه، أشار عضو الجماعة الإسلامية الكردستانية سامان عبدالله إلى أن إجراءات هيئة المساءلة والعدالة وإجراءات المفوضية أسهمتا في تقليص الفترة، مشيرا إلى أن "هناك نسبة لا بأس بها من الأميين بين الناخبين وهؤلاء يحتاجون إلى الكثير من التفاصيل حول المرشحين. فهذه الفترة لا تكفي أبدا".

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد أجلت موعد انطلاق الحملات الدعاية الانتخابية إلى الثاني عشر من الشهر الجاري بدلا من موعده الذي كان مقررا في السابع منه، إلى أن يتم حسم قضية المستبعدين من الانتخابات.

تجاوزات قانونية

رأي عام

مواطنون يبدون استياءهم من مقترح تأجيل موعد الانتخابات

تسبق الانتخابات اوقات محمومة بالجدالات والسجالات والاحداث المتسارعة ينشغل المواطنون في سجالات وتوقعات بالقوائم والمرشحين الذين سيحققون الفوز بالنسبة الاكبر من اصوات الناخبين.

استطلاع/ وائل نعمة

فيما أحدث قرار هيئة المساءلة والعدالة باستبعاد عدد من المرشحين ممن لهم انتماءات لحزب البعث المحظور، الامر الذي افرز مقترحا جديدا يفضي الى تأجيل الانتخابات احدث صدى واسعا بين المواطنين العراقيين ، حيث كان هناك اجماع شبه كامل على ضرورة عدم التطرق او الاشارة لتأجيل الانتخابات. وتعددت توجهات المواطنين بشأن قرار تأجيل موعد الانتخابات، وكان رأي ابو زينب وهو بائع الصحف في شارع السعدون ان تأجيل الانتخابات اولا ليس في مصلحة العراق ولابمصلحة الشعب، ثانيا انه من الافضل ان تكون الانتخابات في وقتها الرسمي والقانوني حتى نحافظ على الحياة القانونية والدستورية ، وثالثا ان التأجيل سيخلق لنا مشاكل جديدة نحن في غنى عنها.

فيما قال قاسم علي (٣٠ سنة) معلم لماذا يصر البعض على الوقوف بوجه الارادة الشعبية ، ولماذا يريدون ان يحتكروا رأي الشارع العراقي؟ من اوحى لهم بفكرة التأجيل ؟ فالشارع العراقي بمعظمه وأغلب الذين يريدون الخير للعراق والاستقرار مع قيام الانتخابات في وقتها المحدد وهذه ارادة الشعب ويجب التسليم لها "

اجماع شعبي على اجراء الانتخابات في موعدها

في حين حدثنا (محمدسليم) صاحب محل الابرار للزجاجيات في ساحة النصر قائلا " ان تأجيل الانتخابات سوف يفتح المجال امام المستبعدين من الانتخابات، من المزورين وممن كانوا منتمين لحزب البعث بتغيير جلودهم والدخول الى الانتخابات بطرق اخرى غير شرعية، لذلك نحن مع تسريع الانتخابات وليس تأجيلها" .

وحيدر كاظم (٢٦) سنة طالب بكلية التربية في الجامعة المستنصرية لم يبتعد كثيرا عن ماذهب اليه المتحدث الذي سبقه حيث قال ان التأجيل سوف يجعل الضغوطات تزداد من قبل المستبعدين على الهيئة التمييزية وعلى الاطراف السياسية الموجودة في الساحة العراقية وربما التأجيل سيعطيهم فرصة للدخول الى الانتخابات، لكن قيام الانتخابات في وقتها المحدد سيكون صفعة على وجوه البعث والصداميين.

بينما كان عمر رديف صاحب مختبر البصريات (لفحص النظر) يعتقد بأن الانتخابات هي امل العراقيين بالتغيير حيث يقول: نحن ننتظر بفارغ الصبر حلول الانتخابات لكي نصحح ماكان خطأ خلال الاربع سنوات السابقة، نحن ننظر بعين الامل والتفاؤل للايام القادمة التي نتمنى ان تفرز نواباً وحكومة وطنية ترعى الوطن والمواطن وتضع مصالحهما الشخصية جانبا وتقدم مصلحة المواطن.

بالمقابل يقول عادل صلال بائع سكائر في الباب الشرقي ان فكرة تأجيل الانتخابات هي فكرة هدامة وفكرة تنطلق من اصحاب النفوس المريضة والذين يريدون ان يدخلوا عنوة بالانتخابات، فهؤلاء قتلة الشعب وايديهم ملطخة بدم الابرياء ونحن لن نقبل المطاولة بالانتخابات بل نريدها في وقتها المحدد ولن نقبل بمشاركة المجرمين.

ولسان حال ابو مصطفى صاحب محل الالمنيوم يقول اني استكثر على البعثيين والصداميين ان يتنفسوا الهواء مع الشعب المظلوم. واضاف ان البعثيين قد اوصلونا منذ عقود طويلة الى هذا الحال ونريد اليوم ان نتخلص منهم لكنهم مايزالون جاثمين على صدورنا ، وينتهزون الفرص ، فتارة بأنهم مظلومون من قرارات هيئة المساءلة والعدالة وتارة أخرى بأن الوضع لن يعطي نتائج انتخابية سليمة، كل هذه محاولات فاشلة وستسوقهم الى الهلاك فالشعب قال كلمته في الانتخابات السابقة حينما ذهب للانتخابات كان يعرف ان وقت المدة التشريعية اربع سنوات وبعدها ستجري انتخابات جديدة ولن نرضى بخداعنا بالتأجيل.

فيما استغرب الصيدلاني ابو مريم من رغبة البعض بالتأجيل حيث قال: ان الدستور وهو اعلى قانون في البلد يوضح وبصورة لاتقبل الشك والتأويل بأن الانتخابات تجرى كل اربع سنوات، فلماذا نؤسس لفكرة ضرب الدستور، ولماذا وضعنا الدستور مادمنا نعرف بأننا سنخرقه، اذا فعلنا هذا فلن نكون مختلفين عن فترة النظام السابق حينما جعل القانون طيعا بيديه يلويه على حسب اهوائه الشخصية، فمن الخطأ ان نؤجل الانتخابات لان هذا سيجعلنا نخرق الدستور في مناسبة و غير مناسبة.